55

19840708-0003-2

1984/7/8

الدنا يستعجل الملف السياسي وانهاء قضيتي المخطوفين والمهجرين

صرح امس النائب عثمان الدنا ان فتح ملف الحل السياسي "هو من أولى واجبات حكومة الانقاذ في الايام المقبلة، فتعيين لجنة الاصلاح الدستوري والسياسي يجب الا تتأخر، وكذلك فتح ملف الادارة والمؤسسات العامة الرسمية لاعادة تسييرها تأميناً لمصالح الناس ودفعاً لعجلة الحكم ولتسيير شؤون المواطنين وهي من الضرورات الحياتية لجميع اللبنانيين".

واستعجل نائب بيروت في ضوء تنفيذ الخطة الامنية فتح المطار والمرفأ "لكي ينفتح لبنان على العالم وتعود ثقة العالم به دولة حضارية لها دورها الاقتصادي والعملي في حقل الخدمات الجويذ والبحرية".

ودعا الى اقفال قضية المخطوفين نهائيا، وقال: "وليكن لدى متخاصمي الامس، والذين ارتكبوا اعمال الخطف، الجرأة لاعلان الحقيقة على الملأ واطلاق الذين ما زالوا على قيد الحياة من دون قيد او شرط، فترتاح بذلك نفوس اهالي المخطوفين وان كانت مصيبة هؤلاء الذين غادروا هذه الدنيا الفانية كبيرة. فاعلان الحقائق لا بد مع الوقت من ان يخفف من هذه المصيبة وان يضع حدا نهائيا لنتائجها".

كذلك طالب بوضع حد نهائي لقضية المهجرين والشقق والمنازل والمحلات والاملاك المشغولة والمحتلة بطريقة غير مشروعة"، ليس على حساب المواطنين، لان المواطن كفاه ويلات ومصائب واضرار، وانما من ضمن خطة تتحمل الحكومة مسؤولياتها من خزينة الدولة، فحرمة الملكية الفردية يصونها الدستور اللبناني وكل دساتير العالم".

ورأى "ان ابقاء خطوط التماس مقفلة على المواطنين عبر المعابر الرئيسية هي دملة في جسم العاصمة يجب العمل على معالجتها لئلا تتكرر مأساة اقفال المعابر".

وانهى "ان الحل السياسي في جو الامن والحرية الناجم عن حسن تنفيذ الخطة الامنية يجب ان نعمل من اجله باخلاص وحسن نيات".